القطاع الزراعي في مناقشات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤-٢٠١٨

حارث خليل حمد مجباس الدليمي **أ.د. محمد يحيى احمد الجوعاني**

جامعة الانبار/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

Har23a4022@uoanbar.edu.iq art.dr.mohammed.y57@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: السياسة الزراعية، الإنتاج الزراعي، دعم الفلاحين، إدارة الري، الأمن الغذائي، القطاع الزراعي

كيفية اقتباس البحث

الدليمي، حارث خليل حمد مجباس ، محمد يحيى احمد الجوعاني ، القطاع الزراعي في مناقشات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤-٢٠١٨،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The agricultural sector in the discussions of the Iraqi House of Representatives 2014-2018

Prof. Dr. Mohammed Yahya Ahmed Al-Jouani

Harith Khalil Hamad Majbas Al-Dulaimi

University of Anbar / College of Arts / Department of History

Keywords : Agricultural policy, Crop production, Farmer support, Irrigation management, Food security.

How To Cite This Article

Al-Jouani, Mohammed Yahya Ahmed , Harith Khalil Hamad Majbas Al-Dulaimi, The agricultural sector in the discussions of the Iraqi House of Representatives 2014-2018,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Agricultural issues constituted a prominent focus in the discussions of the Iraqi Council of Representatives during the third legislative term (2014–2018), as the parliamentary sessions reflected the magnitude of challenges facing this vital sector amid security and economic crises and the scarcity of water resources. The records highlighted concerns over declining agricultural production, delayed payments to farmers, inconsistent government support, as well as rising levels of salinity and drought in major producing provinces. The role of specialized committees in monitoring the water crisis was also evident, including hosting executive bodies to assess irrigation policies and water allocation management. The discussions encompassed several draft laws related to the regulation of agricultural lands and the development of the legislative framework for agricultural activity, alongside recommendations aimed at supporting local production, improving infrastructure, and reducing dependence on imports. This parliamentary trajectory demonstrates that

addressing the agricultural file required more effective executive measures to ensure production stability and strengthen food security in Iraq.

Discussions revealed weaknesses in water resource management and the equitable distribution of resources among governorates. Emphasis was placed on the need to develop agricultural policies that align with the needs of citizens and the local market. Members of Parliament highlighted the impact of delayed payment disbursements on agricultural production and the sector's sustainability. Disparities were noted regarding the priorities of the relevant ministries, as well as differing views among parliamentary blocs concerning practical solutions to agricultural challenges.

الملخص

شكّلت القضايا الزراعية محوراً بارزاً في مناقشات مجلس النواب العراقي خلال الدورة التشريعية الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٨، إذ عكست الجلسات النيابية حجم التحديات التي واجهها هذا القطاع الحيوي في ظل الأزمات الأمنية والاقتصادية وشحّ الموارد المائية، وأظهرت المحاضر تركيزاً على مشكلات تراجع الإنتاج الزراعي، وتأخر صرف مستحقات الفلاحين، وتذبذب الدعم الحكومي، فضلاً عن تصاعد معدلات الملوحة والجفاف في المحافظات المنتجة، كما برز دور اللجان المعنية بمتابعة أزمة المياه واستضافة الجهات التنفيذية لتقييم سياسات الري وإدارة الحصص المائية، وشملت النقاشات عدداً من مشاريع القوانين المتعلقة بتنظيم الأراضي الزراعية وتطوير الإطار التشريعي للنشاط الزراعي، إلى جانب توصيات هدفت إلى دعم المنتج المحلي وتحسين البنى التحتية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وظهر ذلك المسار البرلماني أن معالجة الملف الزراعي كان يتطلب إجراءات تنفيذية أكثر فعالية لضمان تحقيق الاستقرار الإنتاجي وتعزيز الأمن الغذائي في العراق.

أظهرت المناقشات وجود ضعف في إدارة الموارد المائية وتوزيعها بشكل عادل بين المحافظات. تم التأكيد على ضرورة تطوير السياسات الزراعية بما يتوافق مع احتياجات المواطنين والسوق المحلي.أبرز النواب أثر البطء في صرف المستحقات على الإنتاج الزراعي واستدامة القطاع.لوحظ تفاوت في أولويات الوزارات المعنية وتباين الرؤى بين الكتل حول الحلول العملية للمشكلات الزراعية.

المقدمة:

اكتسبت الزراعة دوراً محورياً في الاقتصاد العراقي، كونها مصدراً أساسياً للأمن الغذائي وفرص العمل، فضلاً عن قدرتها على تنويع الموارد الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط، ومن

هنا جاءت أهمية دراسة جهود مجلس النواب العراقي خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ في تنشيط وحماية القطاع الزراعي، وتنظيم ملكية الأراضي، وإدارة المياه وتوزيع الحصص، فضلاً عن متابعة مستحقات الفلاحين، إذ كشفت تلك المدة عن مدى التحديات الاقتصادية والإدارية والسياسية التي واجهت الدولة في دعم القطاع الزراعي، ويهدف البحث إلى تحليل المداخلات النيابية والمشاريع التشريعية والقرارات المتعلقة بالزراعة والمياه، وإظهار أثرها في تعزيز الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الوطني، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة محاضر جلسات مجلس النواب والتقارير والقرارات الرسمية، مع التركيز على مساهمة البرلمان في رسم السياسات الزراعية والمائية ورقابتها على تنفيذها، بما يتيح فهماً واضحاً للجهود المبذولة والتحديات التي واجهتها الحكومة والمزارعين على حد سواء، قسم البحث الى خمسة مباحث رئيسية: ركز المبحث الأول على تنشيط وحماية القطاع الزراعي من خلال الدعم المالي والفني وتعزيز الثقافة الزراعية، وناقش المبحث الثاني ايجار وملكية الأراضي الزراعية وتنظيم العلاقة بين الدولة والمزارعين، وتناول المبحث الثالث إدارة المياه وتوزيع الحصص وحماية الموارد المائية، وسلط المبحث الرابع الضوء على متابعة مستحقات المزارعين وضمان تمكينهم من الاستمرار في النشاط الزراعي، اما المبحث الخامس ركز على مكافحة التصحر.

المبحث الأول: تنشيط وحماية القطاع الزراعي

مثلت الزراعة جانباً هاماً في مناقشات مجلس النواب، لما لها من دور رئيس في تنمية الاقتصاد العراقي، وخلال مناقشة الموازنة المالية الاتحادية لعام ٢٠١٤، ودعا النائب علي مانع البديري بالجلسة المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤ الى ضرورة وضع استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع الزراعي، والاهتمام بالمحافظات المنتجة والتي تعد محافظات زراعية بالدرجة الأولى، واقترح النائب فيصل غازي الزبيدي تفعيل الجانب الزراعي بصورة واقعية ومكافحة الفساد المالي والإداري في الوزارة[١]، وجرت استضافة حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء بالجلسة المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤ لاستعراض مجمل الأوضاع العامة في البلاد[٢]، أكد النائب علي محمد الحسين الاديب خلال الجلسة ذاتها على ضرورة زيادة الموارد المالية للدولة بطرق أخرى من خلال الإنتاج الزراعي، وضع خطة واضحة بشأن الفعاليات التي يمكن القيام بها في هذا المجال، كما قدم النائب ضياء نجم الاسدي اقتراحا دعا فيه الى إنعاش القطاع الزراعي، وذلك بوجود سياسة زراعية واضحة وتنمية واضحة، لاسيما ان معظم المواد الغذائية كانت تستورد من الخارج، وأوضح رئيس الوزراء بان هناك خطة كبير لإسناد القطاع الزراعي[٣].

اقترح النائب عبدالكريم علي العبطان بالجلسة المنعقدة ٨ كانون الثاني ٢٠١٥ تنشيط القطاع الزراعي وفرض ضرائب على الاستيراد[٤]، واكد النائب سالم صالح المسلماوي خلال الجلسة المنعقدة ١٠ كانون الثاني ٢٠١٥ على ضرورة وضع الحكومة الخطط بالنسبة للقطاع الزراعي وتنشيط حماية القطاع الزراعي، واكد النائب محمد تقي المولى على الاهتمام بالزراعة وإعطائها ميزانية اكبر لتنشيطها وتشجيع الفلاحين[٥]، وأشار النائب فرات محمد التميمي بالجلسة المنعقدة في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٥ الى الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره البديل عن النفط في الموازنة الاتحادية لكونه يؤدي دوراً كبيراً في زيادة موارد الموازنة، وشدد النائب فيصل غازي الزبيدي على الحكومة تفعيل القطاع الزراعي وعدم الاعتماد على واردات النفط فقط، وأشار النائب جواد كاظم البولاني الى تطوير قطاع الزراعة بسبب توفر امكانياته، وإمكانية الاستفادة من المواد الأولية لقطاع الزراعة لاستخدامها في صناعات خفيفة[٦]، ودعا رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي خلال استضافته في مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢ اذار ٢٠١٥ الى تعاون المواطنين مع الحكومة في الجانب الخدمي من خلال تحرير موارد الدولة من دعم بعض الخدمات لتنشيط الواقع الاقتصادي، واكد على أهمية الجانب الزراعي واطلاق استحقاقات الفلاحين لاسيما الفلاحين الذين يزرعون، وان تلك المسألة ليس مسألة إنسانية بل تعد من ضمن برنامج الحكومة وهي مسألة اقتصادية، لاسيما ان الدورة الاقتصادية يجب ان تكتمل وجزء من الدورة الاقتصادية القطاع الجانب الزراعي والثروة الحيوانية، ولاسيما انها تولد فرص عمل في المجتمع وان عشرات الالاف من العوائل يعيشون على الزراعة والثروة الحيوانية، وتفعيل قروض المزارعين التي ستنشط الدورة الزراعية والحيوانية[٧].

اثناء مناقشة تقرير مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٦ بالجلسة المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥، دعا النائب حامد موسى الخضري الى الاهتمام بالقطاع الزراعي في تلك الموازنة وبمستحقات الفلاحين[٨]، واعلن همام حمودي النائب الأول لرئيس مجلس النواب بالجلسة المنعقدة في ٢ شباط ٢٠١٦ عن تقديم طلبات من قبل عدد من أعضاء المجلس، طلبات بخصوص ازمة سد الموصل، ووجه بدعوة وزير الموارد المائية محسن الشمري للحضور الى المجلس لاستماع الى رايه بشان المخاوف المطروحة عن سد الموصل[٩]، واكد رئيس لجنة الزراعة والمياه والاهوار النائب فرات محمد التميمي على استضافة اللجنة الخبراء والمختصين لغرض مناقشة مسألة سد الموصل، وتم تشكيل لجنة تحقيقية ازاء موضوع الاحالات والعطاءات لصيانه سد الموصل[١٠]، مشيرا بالجلسة المنعقدة في ٤ شباط ٢٠١٦ الى عرض تقريرها في الجلسات اللاحقة وبحضور وزير المواد المائية[١١]، وخلال الجلسة المنعقدة في ٨ شباط ٢٠١٦

استضاف مجلس النواب وزير الموارد المائية لمناقشة الأوضاع في سد الموصل[١٢]، وقدم النائب فرات محمد التميمي تقرير اللجنة ازاء ازمة سد الموصل والتحذيرات بشأن الازمة، كما قدمت النائب شروق توفيق العبايجي العرض الفني والتوصيات عن التقرير، وأشارت الى استنتاجات والتوصيات التي شملت التقرير، وابرزها هي[١٣]:

١_تشغيل الاليات الضخمة المخصصة لأعمال التحشية المستمرة وتامين سلامة وعمل الأجهزة والبوابات ونفق التحشية ومتحسسات الضغط والكاميرات لمراقبة التخسفات.

٢-الحاجة الى اعداد كبيرة من العاملين الفنية المختصين، والإسراع باتخاذ الإجراءات المطلوبة لتحديث منهجية اعمال التحشية الاليات وتحديث منهجية اعمال التحشية كالأليات وتحديث خلط المواد الاسمنتية وتدريب الفنيين.

٣-تشكيل فريق وطني من المختصين والخبراء من مختلف الاختصاصات المطلوبة مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية المتوفرة، وشدد على ان تكون مسألة سد الموصل من أولويات اهتمام الحكومة باعتبارها تمس الامن الوطني بشكل مباشر، وعليه صوت مجلس النواب بالموافقة على اعتماد تقرير اللجنة والتوصيات التي تضمنها التقرير، فضلا عن توجيه رئيس المجلس لجنة الزراعة والمياه والاهوار إيجاد حل دائم من خلال صيغة يتم تقديمها للمجلس لغرض التصويت عليها[١٤]، وقدمت لجنة الزراعة والمياه والاهوار بالجلسة المنعقدة في ١٨ شباط ٢٠١٦ التقرير الفصلي الخاص بنشاطاتها، ولاسيما المتعلقة بعقد الاجتماعات والندوات والاستضافات التي تخص واقع المحاصيل الزراعية[١٥]، فضلا عن تقديم الخطط لمعالجة تطور الإنتاج الزراعي، وبحث التشريعات القانونية بهذا الخصوص ومناقشة المشاكل التي عانت منها المحافظات الوسطى والجنوبية بشأن شحة المياه وواقع الاهوار، كما أشار رئيس اللجنة النائب فرات محمد التميمي الى ضرورة تخصيص مبالغ مالية لدعم الإنتاج الزراعي، فضلا عن حماية المنتج المحلي ومعالجة مشكلة الفلاحين بدفع مستحقاتهم وتنفيذ خطة وزارة الزراعة[١٦].

وجه النائب رشيد عبود الياسري بالجلسة المنعقدة في ٢٤ أيلول ٢٠١٦ في بيان له نداء استغاثه من ظهور وباء بيئي يتمثل بانتشار غير مسيطر عليه لنبات زهرة عشبة النيل في حوض نهر دجلة، منوها الى الاثار الاقتصادية والبيئية الخطيرة التي تؤدي الى نقص كبير في الموارد المائية، ودعا المجلس الى تحمل مسؤولياته في ظل الإمكانيات الضعيفة لوزارة الموارد المائية من خلال الطلب الى الحكومة بزيادة التخصيصات المالية للوزارة، فضلا عن اطلاق منحة خاصة وعاجلة لغرض مكافحة تلك الافة، داعيا الجهات الدولية لتقديم المساعدة في ذات الشأن، مثنيا على جهود الحكومة المحلية في محافظة واسط في معالجة انتشار تلك النبتة بالرغم

من شحة التخصيصات والامكانيات[١٧]، ووجه رئيس المجلس لجنة الزراعة والمياه والاهوار باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشار الوباء، ولاسيما من خلال الاتصال مع الجهات المعنية[١٨]، واشار النائب فريد خالد الابراهيمي خلال الجلسة المنعقدة في ٢٢ اب ٢٠١٧ بأن تكون وزارة الزراعة وزارة إنتاجية مهمه في تأمين السلة الغذائية للشعب، ودعا لجنة الزراعة الى تبني هذا المشروع، واكد النائب يونادم يوسف كنا الى تشريع مجلس النواب قوانين حماية المنتوج العراقي، مبينا ان الاسوق العراقية اغرقت من قبل بعض التجار المستأثرين بالسلطة الذي انعكس ذلك سلبا على الفلاح والمنتوج العراقي، ودعا لجنة الزراعة ان تتدخل مع وزارة الزراعة والجهات المعنية لمتابعة تلك المسألة، وبين النائب عبد القهار السامرائي الى مشكلة كبيرة في الاقتصاد الزراعي في المناطق التي تأثرت بالإرهاب وسكان تلك المناطق لا يستطيعون إعادة مزاولة مهنتهم لكونهم فقدوا معداتهم وبنسب اضرار متفاوتة، ودعا لجنة الزراعة الى تبني مشروع لجرد تلك الاضرار وتعويضهم ضمن تنمية الاقتصاد الزراعي لإعادة مزاولة نشاطهم ولدعم الاقتصاد الزراعي، وشدد النائب عباس البياتي الى الاهتمام بالزراعة لكونها امن غذائي وهي بحاجة الى استراتيجية بعيدة المدى، ودعا النائب رياض الغريب الى عقد ورشة برعاية رئيس مجلس النواب ودعوة الأطراف والجهات ذات العلاقة لوضع استراتيجية للنهوض بالواقع الزراعي في العراقي باعتبارها مسألة مهمة تؤمن الوضع الغذائي[١٩].

صوت مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١ اذار ٢٠١٨ بالموافقة على قرار لجنة الزراعة والمياه والاهوار إعادة جدولة القروض الزراعية الممنوحة للفلاحين وإيقاف الفوائد التراكمية، لغرض مزاولة الفلاحين أعمالهم الزراعية لدعم القطاع الزراعي[٢٠]، وصوت المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٧ اذار ٢٠١٨ على القرار النيابي المقدم من اللجنة القانونية، ونص على الزام الجهات المعنية بتطبيق حماية المنتج الزراعي، ولاسيما الطماطم لتوفير المحاصيل الزراعية الموسمية ودعم الفلاح لتسويق المنتوج الزراعي والمنتوجات المحلية في موسمها، والعمل بالتقويم الزراعية وغلق الحدود ومنع استيراد ودخول منتوجات السلع المشمولة، لانعاش الوضع الاقتصادي للفلاحين والأسواق المحلية من المنتوجات الزراعية الوطنية، ووجه رئيس المجلس اللجان النيابية المعنية بمتابعة تنفيذ القرار مع الجهات المختصة[٢١]، وطالب النائب فرات محمد التميمي خلال الجلسة ٢٨ اذار ٢٠١٨ بشمول المهندسين الزراعيين ومنحهم الامتيازات والتخصيصات ضمن مقترح قانون حقوق وحماية المهندسين[٢٢].

يتضح مما تقدم اهتمام مجلس النواب العراقي خلال الدورة النيابية ٢٠١٤- ٢٠١٨ بالقطاع الزراعي بوصفه احد المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تنشيط

وحماية القطاع الزراعي من خلال مساعي مجلس النواب ايجاد سياسات واضحة للنهوض بالزراعة الوطنية والدعوات الى وضع استراتيجية متكاملة لتطوير الانتاج الزراعي وتفعيل الدعم الحكومي، وقد ركزت مداخلات اعضاء المجلس على ضرورة توفير القروض والمستلزمات الزراعية الى جانب مكافحة الفساد المالي والاداري في المؤسسات الزراعية وتعزيز الثقافة في صرف الموازنات المخصصة لهذا القطاع، وقد اظهرت المناقشات ادراكاً واضحاً بأهمية التنوع الاقتصادي عبر الاستثمار في الزراعة والثروة الحيوانية، فضلا عن معالجة مشكلات شحة المياه وتدهور الاراضي الزراعية وتحسين الواقع المعيشي للفلاحين، ويمكن القول بان المجلس خلال تلك الدورة قد اسهم نسبياً في تنشيط الوعي النيابي والرقابي تجاه اهمية الزراعة كخيار استراتيجي لتحقيق الامن الغذائي والاقتصادي للعراق، وذلك من خلال تعزيز دورة التشريعي والرقابي في دعم القطاع وجعله ضمن اولويات السياسة العامة للدولة.

المبحث الثاني: ايجار وملكية الأراضي الزراعية

عرض مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥ مشروع قانون ايجار الأراضي الزراعية للقراءة الاولى[٢٣]، ووجه سليم الجبوري رئيس مجلس النواب خلال الجلسة المنعقدة في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٥ كل من لجنتي الزراعة والمياه والاهوار والقانونية بمناقشة قانون ايجار الأراضي الزراعية وتقديم تقرير عنه، لغرض التصويت من حيث المبدأ على مشروع القانون[٢٤]، وأكدت النائب ابتسام هاشم عبد الحسين على أهمية القانون واساسيته في لجنة الزراعة والمياه والاهوار، لاسيما انه تم تعطيله لدورتين سابقتين واهمية تشريعه في تلك الدورة لكونه ينظم مسألة ايجار الأراضي الزراعية والتي تخص شريحة كبيرة، واقترح النائب احمد عبد المساري تأجيل عملية التصويت عليه من حيث المبدأ، ووافق هذا الرأي النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي، وبين النائب جواد كاظم البولاني بأن حقيقة الواقع الاقتصادي في البلد يدعو الى المضي بتشريع القانون، لاسيما لتنظيم الواقع الزراعي وقطاع الزراعة ومعالجاته التي تضمن استقرار وضع المزارعين من الناحية التشريعية واستيفاء من الرسوم التي تترتب عليها من قبل الدولة وهذا باعتباره رافد لدعم الاقتصاد الوطني، ودعا الى المضي بتشريعه، وصوت المجلس بالموافقة على القانون من حيث المبدأ[٢٥].

عرض المجلس بالجلسة المنعقدة في ١٠ أيار ٢٠١٥ مشروع قانون تثبيت الملكية في الأراضي الزراعية والبساتين المستثناة من اعمال التسوية للقراءة الاولى[٢٦]، وناقش المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٣ أيار ٢٠١٥ القراءة الثانية للمشروع، وأوضح النائب علي طالب الصافي أهمية القانون لغرض تسجيل الأراضي التي تم استغلالها لأغراض البناء، ودعا النائب حسن

السنيد أعضاء المجلس الى التصويت على القانون كونه يسهم بتوسعة المدن وفق تخطيط تم وضعه على أساس محدد يختلف عن الوضع العشوائي[٢٧]، وقدمت اللجنة القانونية بالجلسة المنعقدة في ١٧ اب ٢٠١٥ طلبا بصيغة قرار تضمن منع تغيير استعمال الأراضي الخضراء الواقعة ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد، فضلا عن المحافظات الأخرى الى مناطق سكنية، فضلا عن اعداد مشروع قانون او مقترح يعالج الحالات التي تمت فيها المخالفة القوانين، وتنفيذ القرار من قبل الجهات ذات العلاقة، وذلك لمخالفة قرارات التخصيص لمقتضيات التصميم الأساس لمدينة بغداد وانحاء العراق كافة، فضلا عن حماية المال العام والمحافظة على جمالية العاصمة بغداد والمحافظات العراقية[٢٨]، وفي سياق متصل بمشروع قانون ايجار الأراضي الزراعية، ناقش المجلس بجلسته المنعقدة في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٥ القراءة الثانية للمشروع[٢٩]، وصوت خلال جلسته المنعقدة في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٥ بالموافقة على مشروع قانون تثبيت الملكية في الأراضي الزراعية والبساتين المستثناة من اعمال التسوية[٣٠]، وابرز ما نص عليه المشروع[٣١]:

١_ تقرير انتفاء الصفة الزراعية من الأراضي المستثناة من اعمال التسوية أو التي لم تتم تسويتها الكائنة ضمن حدود امانة بغداد والبلديات وبما لا يتعارض مع التصميم الاساسي للمدينة اذا كانت سجلاتها السابقة تشير الى انها كانت من الاراضي الزراعية او البساتين وقد تحولت قبل تاريخ الكشف عليها بـ ١٥ خمسة عشر سنة الى اراضي عقارية.

٢_تثبيت الحقوق في الاراضي الزراعية والبساتين الواقعة داخل وخارج حدود امانة بغداد والبلديات المستثناة من اعمال التسوية أو التي لم يتم تسويتها.

استنادا الى مشروع قانون ايجار الأراضي الزراعية، صوت المجلس خلال الجلسة المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ بالموافقة من حيث المبدأ على المضي بالإجراءات الخاصة بتشريع القانون[٣٢].

مما تقدم يمكن القول بان مجلس النواب العراقي خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ ناقش واتخذ مسار تشريعي جوهري بهدف إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمزارعين من خلال مناقشة مشاريع قوانين تهدف الى تثبيت الملكية وتنظيم الايجار الزراعي، الا ان التعقيدات القانونية والإدارية والسياسية حالت دون تحقيق جميع الأهداف المنشودة وبصورة شاملة مهما ابقى هذا الملف مفتوحا لمناقشة المجلس له خلال الدورات اللاحقة.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 11
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المبحث الثالث: المياه وتوزيع الحصص

طرح خلال الجلسة المنعقدة في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥ مشروع قانون التعديل الخامس لقانون صيانة شبكات الري والبزل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥[٣٣]، القراءة الأولى بهدف المحافظة على شبكات الري والبزل ومنع التجاوز عليها والحفاظ على الحصص المائية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتشغيل مصادر المياه وصيانة مشاريع الري والبزل[٣٤]، وناقش المجلس بالجلسة المنعقدة في ٢٤ شباط ٢٠١٥ القراءة الثانية، وطالب النائب رياض عبد الحمزة الغريب أعضاء المجلس بالتصويت على المشروع، مشيرا الى أهمية المشروع في تحقيق العدالة في توزيع الموارد المائية وردع المتجاوزين، ومساهمته في الحفاظ على شبكات الري والبزل من خلال زيادة الغرامات للمتجاوزين عليها، التي ستحافظ على الحصص المائية والذي يؤدي الى تقليل المنازعات العشائرية وزيادة الإنتاج الزراعي وتقليل الاعتماد على الاستيراد والمساهمة في التنمية الزراعية، واكد النائب محمد علي المسعودي على أهمية القانون للحد من هدر الثروة المائية، اذ أوضح النائب احمد صلال البدري في مداخلته الحفاظ على الحصص المائية وتحقيق العدالة في التوزيع ومنع التجاوز على شبكات الري والبزل، لأجل دعم الفلاحين والارتقاء بالواقع الزراعي، وشدد النائب فالح حسن الخزعلي الى أهمية القانون للحفاظ على الثروة المائية ورفع التجاوزات، ودعا أعضاء المجلس الى ضرورة التصويت للحفاظ على الموارد المائية ولتطوير القطاع الزراعي[٣٥]، وصوت المجلس خلال جلسته المنعقدة في ٦ نيسان ٢٠١٥ بالموافقة على المشروع[٣٦]، وابرز ما نص عليه المشروع[٣٧]:

١-نص على الغاء المادة التي نصت بفرض غرامات على المتجاوزين بعقوبة غرامة لا تقل عن ١٠٠٠ الف دينار ولا تزيد عن ٥٠٠٠ خمسة الاف دينار مع التعويض عن الاضرار ان وجدت، وحلت محلها بغرامة لا تقل عن ١ مليون دينار ولا تزيد عن ٥ خمسة ملايين دينار مع التعويض عن الاضرار ان وجدت.

٢-إلغاء المادة التي اشارت الى عقوبة المزارع المخالف بغرامة مقدارها ١٠٠ مئة دينار عن كل دونم من أراضيه في حالة تكراره تلك المخالفة واستبدالها بغرامة مقدارها ٢٥٠ مائتان وخمسون الف دينار.

استضاف المجلس بالجلسة المنعقدة في ١٠ أيلول ٢٠١٥، كل من فلاح حسن وزير الزراعة ومحسن عصفور وزير الموارد المائية بهدف الإجابة على الأسئلة المقدمة من قبل النائب خالد عبيد الاسدي، بشان مدى علم الوزارتين بحجم النقص في المياه وحالة الجفاف التي شهدتها مناطق جنوب العراق وحوض الفرات والتي أدت الى هجرة مئات العوائل من تلك المناطق،

مستفسرا عن وجود خطة لدي الوزارتين لتلافي النقص الحاصل، وعن الإجراءات المتخذة بخصوص التجاوزات على الحصص المائية، ولاسيما هناك محاصيل زراعية بحاجة الى كميات كبيرة من المياه [٣٨]، واكد وزير الزراعة ان الوزارة لديها علم بحصول نقص بالمياه لسيطرة مجاميع داعش الإرهابية على بعض المواقع من السدود، كما أشار ان الوزارة وضعت خطة على المدى القريب ترتكز على عدم زراعة المحاصيل التي تستخدم بمياه كثيرة، ولاسيما محصول الشلب، بينما الخطة الأخرى تنصب على دعم تقنيات الري الحديثة، مشيرا الى ان المسؤولية مشتركة بين الوزارتين وان وزارة الموارد المائية تحجب المياه عن الجهات التي تتجاوز على الحصص فيما تلتزم وزارة الزراعة بخطة عن نوعية المحاصيل التي تم زراعتها وعدم استهلاكها لكميات كبيرة من المياه، وأشار وزير الموارد المائية محسن عصفور الى قلة الإيرادات المائية الواردة من تركيا وايران، وان الوزارة لا تمتلك سلطة قضائية لمحاسبة المتجاوزين على الحصص المائية، وان الوزارة عملت على ادخال سد الموصل الى الخدمة لتعزيز إيرادات بحيرة الثرثار، فضلا عن اضرار الاهوار بنسبة ٣٥% وقلة الامطار مقارنه بالأعوام السابقة، وتسائل النائب خالد عبيد الاسدي عن كيفية السماح بزراعة محاصيل بحاجة الى مياه كثيرة وجدوى خزن مياه بكميات كبيرة في بحيرة الرزازة، مؤكدا الى وجود اضرار كبيرة على الواقع الزراعي في جنوب العراق، وأشار وزير الزراعة بان الوزارة تضع خطط زراعية على أساس الاطلاقات المائية لوزارة الموارد المائية، كما بين وزير الموارد المائية بان جهات عسكرية اطلقت المياه عبر احدى القنوات المائية الى بحيرة الرزازة لدواعي امنية، وان الجانب التركي لم يلتزم بأطلاق الحصة المائية لنهر الفرات حيث لم تصل سوى ١٥% من الحصة المقررة[٣٩].

قرأ النائب فرات محمد التميمي بياناً باسم لجنة الزراعة والمياه والاهوار بجلسته المنعقدة في ١٦ أيلول ٢٠١٥، بخصوص ازمة شحة المياه وتداعياتها، واكد على ان اللجنة حذرت سابقا من وجود شحة في المياه وتم التصويت بالموافقة على توصيات اللجنة وابرزها[٤٠]:

١_اهمية العمل لتشكيل وفد رسمي لمفاتحة دول الجوار بخصوص الاطلاقات المائية.

٢_ أشار الى قيام اللجنة باستضافة عدد من المسؤولين المعنيين لمعالجة المشكلة.

٣_ اوصت اللجنة بتشكيل خلية ازمة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لرسم طريق لحل مشكلة ازمة شحة المياه وعضوية عدد من الوزراء المعنيين.

٤_ توجيه الحكومات المحلية للتنسيق مع قيادات العمليات المشتركة لإزالة التجاوزات.

٥_ على وزارة الموارد المائية توزيع المياه بشكل عادل، فضلا عن تشكيل وفد برلماني لزيارة سوريا وايران وتركيا لبيان المشكلة.

عرض النائب خلف عبد الصمد في الجلسة المنعقدة في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٥ طلب مناقشة موضوع الماء المالح في محافظة البصرة والتأثيرات السلبية لتلك المسألة على الأراضي الزراعية وأبناء المحافظة، ودعا مجلس النواب الى التدخل لحل تلك المشكلة، مشيراً ان حل المشكلة يتطلب تامين حصة المياه من المحافظات المتجاوزة على الحصص المائية والعمل على تأسيس مجلس المياه الاتحادي لإشراك الخبرات بالسياسة المائية، فضلا عن العمل لعقد اتفاقيات مع تركيا وايران لتامين حصة المياه وإنجاز مشروع السد النظامي في محافظة صلاح الدين وانشاء مشاريع مياه التحلية، كما اوعز رئيس مجلس النواب الى إحالة الطلب الى لجنة الزراعة والمياه والاهوار لصياغة قرار يقدم الى المجلس للتصويت عليه بعد مناقشته، داعيا اللجان النيابية الى توجيه دعوة الى الوزراء المختصين لمناقشة القضايا المطروحة[٤١]، واشارت لجنة الزراعة والمياه والاهوار بالجلسة المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥ المكلفة من هيأة الرئاسة بمتابعة مسألة معالجة الماء المالح في محافظة البصرة باستضافة وزير الموارد المائية بحضور نواب المحافظة، وصوت مجلس النواب على توصيات لجنة الزراعة والمياه والاهوار بشان معالجة الماء المالح في محافظة البصرة وعلى ان تقدم بصيغة قرار وابرز تلك التوصيات[٤٢]:

١_تشكيل لجنة تضم الموارد والإسكان والبلديات والخارجية، وتخصيص مبلغ مالي لإنشاء محطات تحلية.

٢_ على محافظ ميسان اجراء تحقيق بشأن عدم التزام قائممقام قلعة صالح بإطلاق التخصيصات المائية لمحافظة البصرة مع تفعيل الجانب القضائي ضد المتجاوزين.

٣_اهمية الضغط على ايران وتركيا لإطلاق حصة العراق المائية.

٤- ضرورة قيام الحكومة بإرسال مشروع قانون المجلس الوطني للمياه الى مجلس النواب وتشكيل خلية ازمة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لرسم خارطة لمعالجة الازمة والحد من التجاوزات الحاصلة على الأنهار وبعضوية عدد من الوزراء المعنيين.

٥_ تشكيل وفد برلماني من لجنتي الزراعة والعلاقات الخارجية لزيارة ايران وسوريا وتركيا لشرح التداعيات الخطيرة لتلك المسألة.

أشارت النائب نجيبة نجيب خلال الجلسة ذاتها الى معاناه أهالي محافظة البصرة نتيجة عدم توفير المياه الصالح للشرب، كما شدد النائب عامر حسين الفايز على تأثير ملوحة مياه البصرة على الواقع الزراعي في المحافظة، فضلا عن اسهامها بزيادة نسبة الإصابة بإمراض الحساسية بين السكان، وحث النائب عمار طعمة على اعتماد أساليب إدارة صحيحة للموارد المائية لمواجهة ازمة الملوحة، وأكدت النائب حمدية عباس الحسيني على وضع خطط استراتيجية

للاستفادة من المياه من خلال انشاء السدود ومحطات التحلية لمعالجة ازمة الملوحة، ودعت النائب منوة شويش المالكي الى التوسع بإنشاء السدود المائية من خلال تشيد ثلاث سدود بمحافظة البصرة لغرض التخلص من الملوحة[٤٣]، وناقش المجلس بجلسته المنعقدة في ١٥ نيسان ٢٠١٧ القراءة الأولى لمشروع قانون الري للحفاظ على مصادر المياه ومنع الاضرار والتجاوز على الحصص المائية وفرض الغرامات[٤٤]، وصوت المجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ أيار ٢٠١٧ على قرار نيابي مقدم من اللجنة القانونية نص على تحرك الحكومة السريع لإيقاف التجاوزات على الاهوار في المحافظات الوسطى والجنوبية، ولاسيما عدم التحكم بمصادر المياه وتحويلها الى بحيرات خاصة والتدخل الفوري للجهات المعنية لإنقاذ هور الصليبات[٤٥]، لتسببه بهلاك كميات كبيرة من الثروة الحيوانية[٤٦]، واوعز رئيس المجلس بالجلسة المنعقدة في ٢٥ أيار ٢٠١٧ بعرض الدراسة المقدمة من النائب محمود رضا امين بشأن مشكلة المياه في العراق مع دول الجوار، ولاسيما إيران وتركيا وسوريا، فضلا عن مشكلة المياه داخل العراق الى الفصل التشريعي المقبل بحضور الوزراء المعنيين، بناءً على طلب النائب محمود رضا والنائب فرات محمد التميمي رئيس لجنة الزراعة والمياه والاهوار[٤٧].

في السياق ذاته إزاء مشروع قانون الري استئنف المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٠ تموز ٢٠١٧ القراءة الثانية لمشروع قانون الري، وشدد النائب رياض عبد الحمزة الغريب في مداخلته على أهمية تشريع القانون، لافتا الى كثرة المشاكل بين المحافظات على الحصص المائية، ولاسيما بين محافظتي السماوة والديوانية مما سبب والحق اضرار كبيرة بشريحة من الفلاحين، فضلا عن الحفاظ على مصادر المياه واعمال الموارد المائية وحسن استخدامها واداراتها ومنع التجاوزات على الحصص المائية، كما دعت النائب هدى سجاد الى وضع عقوبات رادعة للمخالفين، وايصال الحصص المائية الى جميع المحافظات ولاسيما محافظات الوسطى والجنوبية، واكد النائب عزيز العكيلي على ضرورة وضع ضوابط صارمة لتوزيع الحصص المائية في المناطق الجنوبية من العراق لتلافي المشاكل، واقترح النائب مطشر حسين السامرائي تشديد العقوبة بحق المتجاوزين واستخدام تقنيات حديثة في الري لضمان عدم حصول مشاكل في التوزيع[٤٨].

وجه رئيس المجلس بالجلسة المنعقدة في ٢٢ تموز ٢٠١٧ بعقد جلسة استثنائية خاصة تضم نواب محافظ بابل ولجنة الزراعة والمياه والاهوار ووزارة الوارد المائية لمناقشة ازمة المياه في العراق وبابل على وجه التحديد[٤٩]، وتماشيا مع ما تم ذكره إزاء عرض الدراسة المقدمة من قبل النائب محمود رضا امين بشأن مسألة المياه في العراق، ناقش المجلس الدراسة في الجلسة ذاتها، بحضور الوزراء المعنيين كل من حسن الجنابي وزير الموارد المائية وان نافع وزيرة الاعمار

والإسكان والبلديات وذكرى محمد امينة بغداد فضلا عن عدد من المسؤولين[٥٠]، واستعرض النائب محمود رضا امين خلال الجلسة دراسته عن ازمة المياه في العراق والمخاطر التي تحيط بالمياه الواردة من دول الجوار التي تشهد تناقصا، واكد حسن الجنابي وزير الموارد المائية ان ازمة المياه في العراق قديمة وعدم التنسيق مع الدول المجاورة التي انشات مشاريع مائية ضخمة، فضلا عن عدم وجود اتفاقيات مع تلك الدول وزيادة الطلب على المياه اسهم في زيادة شحة المياه، وان نسبة ٨٠% من المياه التي يتم ادارتها تخصص الى القطاع الزراعي الذي يكون اعتماده على دعم الدولة، وشدد على تعزيز التعاون بين جميع الأطراف في العراق لتسوية المشاكل المائية، واكد النائب جواد كاظم البولاني ان التخطيط الخاطئ لبعض المشاريع المائية ومعالجه الأخطاء، ولاسيما التي تسبب شحة المياه، زادت من تفاقم ازمة المياه في العراق وشددت النائب منال وهاب المسلماوي على ضرورة إيجاد الحلول السريعة لإنقاذ الاف العوائل والأراضي الزراعية، وردا على مداخلات أعضاء المجلس أكد صادق السلطاني محافظ بابل تراجع نسبة المحاصيل الزراعية وهجرة الفلاحين الى المدن على اثر شحة المياه في المحافظة[٥١]، وفي سياق متصل بتشريع قانون الري، صوت مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٤ أيلول ٢٠١٧ بالموافقة على مشروع قانون الري[٥٢]، وابرز مواد القانون[٥٣]:

١_ تتولى الوزارة أو الدائرة وتعيين الحصص المائية والإشراف عليها وتلتزم بالمصالح المحلية بعدم التدخل بعمل الوزارة.

٢_ تحدد الدائرة المختصة مواقع وأبعاد الجداول والمبازل والمصارف والسدود والطرق ومنشآت الري والموارد المائية الأخرى ومحرماتها والأراضي التي تنتفع منها ومواقع حق الشرب والمجرى والمسيل الثابت رسماً ومساحةً بالتنسيق مع الجهات المختصة.

٣_ لا يجوز نصب مضخة أو أي آلة رافعة أو ساحبة للمياه على الموارد المائية إلاّ بإجازة تحريرية من الدائرة المختصة، ولا يجوز استعمال الإجازة لغير من صدرت باسمه أو في غير المحل الذي أجيز نصب الآلة الرافعة أو الساحبة فيه أو لغير الغرض الذي خصصت الآلة له، وتحدد الدائرة المختصة قوة المحرك وحجم المضخة.

شدد النائب محمد ناجي بالجلسة المنعقدة في ١٨ أيلول ٢٠١٧ على الأهمية الكبيرة للجوء الى الاستثمار والتوسع بالقطاع الزراعي، وأشار النائب عبد السلام عبد المحسن المالكي الى وجود الإهمال الواضح للقطاع الزراعي[٥٤]، اذ استعرض النائب عدنان هادي الاسدي بالجلسة المنعقدة في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٧ بيانا بشان الازمة المائية في محافظة المثنى، مشيرا الى معاناة المحافظة من الازمة والتجاوزات على حصتها من بعض المحافظات الأخرى، وعدم توفير مياه

الري والزراعة في المناطق، كما طالب المجلس بإصدار قرار نيابي يلزم القائد العام للقوات المسلحة ارسال قوة اتحادية لرفع التجاوزات عن شط الرميثه في محافظة الديوانية وزيادة الحصة المائية للمحافظة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتجاوزين، فضلا عن إعادة العمل بمشروع ماء المثنى الكبير، أشار رئيس المجلس الحاجة لأهمية مناقشة الموضوع، ووجه اللجان المعنية اعداد صيغة قرار يعرض للتصويت عليه، وأشار همام حمودي النائب الأول لرئيس المجلس الى استخدام مضخات مائية كبيرة في الري لمناطق زراعية، وشدد لا حاجه قرار عسكري لغرض تطبيق القانون في المحافظات التي فيها تجاوزات على الحصص المائية[٥٥].

اكد النائب صادق حميدي الركابي بالجلسة المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ الى تفاقم ازمة المياه في محافظة الناصرية، لافتا بانها اشد من السماوة والرميثة داعيا المجلس الى اصدار قرار نيابي حاسم لمعالجة مشكلة التجاوزات من الاهالي والذي دفع ثمنها من الجنوب، وان يكون الحل لجميع التجاوزات على المياه في كافة المحافظات، وان تتحمل الحكومة المسؤولية، لاسيما وزارة الداخلية وتم تأجيل التصويت على القرار النيابي الخاص بالأزمة المائية في محافظة السماوة بعد الاطلاع لرأي وزير الموارد المائية، ولاسيما بعد استضافته في لجنة الزراعة والمياه والاهوار لبيان رأيه وعرض صيغة القرار بخصوص جدولة القروض الزراعية على المجلس للتصويت، بناءً على الطلب المقدم من النائب جواد كاظم البولاني، وبتوقيع ٢٥ نائبا لجدولة قروض المبادرة الزراعية التي حصل عليها شريحة من الفلاحين والمزارعين لمدة عشرة أعوام، اكد النائب فرات التميمي ان القروض الزراعية والمبادرة الزراعية تشوبها عمليات فساد، ووصف قروض المبادرة الزراعية افسد ملف في الدولة العراقية، ووجه النائب الأول لرئيس المجلس بإعادة دراسته من قبل اللجنة وإعطاء الراي[٥٦]، واستعرض النائب فرات محمد التميمي رئيس لجنة الزراعة والمياه والاهوار بالجلسة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧ تقرير اللجنة الخاص بشان ازمة شحة المياه، بعد استضافة اللجنة وزير الموارد المائية والمدراء العامين بحضور بعض نواب المحافظات، وتأثيرها على الأراضي الزراعية في عدد من المحافظات، ولاسيما المحافظات الجنوبية، داعيا مجلس القضاء بتفعيل دور القاضي المختص بقضايا المياه والزام القائد العام للقوات المسلحة بتوجيه قيادات العمليات بالتعاون مع الحكومات المحلية لرفع وإزالة التجاوزات ومحاسبة المتجاوزين، فضلا عن تكثيف الجهد الحكومي للوزارات المختصة ولاسيما وزارة الخارجية للضغط على الجانب التركي لزيادة اطلاقات المياه، وتفعيل دور خلية الازمة ومنع تدخل الجهات المتنفذة في عمل وزارة الموارد المائية واغلاق بحيرات الأسماك المتجاوزة وتخويل

وزارة الزراعة بمنح الاجازات الجديدة، وصوت أعضاء المجلس على التوصيات بالموافقة بالأجماع[٥٧].

قررت هيأه رئاسة مجلس النواب استضافة وزير الموارد المائية في جلسة تشاورية لمناقشة ازمة المياه، ووجه لجنة الزراعة والمياه والاهوار تقديم تقريرها ازاء الازمة[٥٨]، واستضافة مجلس النواب حسن الجنابي وزير الموارد المائية بالجلسة المنعقدة في ١٨ شباط ٢٠١٨ في جلسة تداولية لمناقشة الازمة [٥٩]، وأشار رئيس المجلس خلال الجلسة الى ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لمواجهة الازمة واستعد المجلس للاستماع لمطالب الوزارة بشان الازمة، واستعرض الوزير إجراءات الوزارة ودعا الى زيادة التخصيصات المالية في الموازنة لأنشاء محطات التحلية في المحافظات التي تعاني من شحة المياه واهمية إزالة التجاوزات على الأنهر، وأشار النائب حسن سالم الى غياب الحلول الدبلوماسية لمعالجة الازمة وطالب الى استثمار حقيقي لمياه الامطار، وتسألت النائب زينب ثابت الطائي عن الإجراءات المتخذة مع الدول المتشاطئه مع العراق بخصوص الحصص المائية، ومعرفة الخطة القصيرة الأمد والخطة الاستراتيجية للوزارة بشان الازمة، ودعا النائب حامد موسى الخضري المجلس بالإسراع في تشريع قانون المجلس الوطني الأعلى للمياه لغرض حل الازمة داخليا او خارجيا واهمية تطوير السعة الخزينة للمياه، وجاء اقتراح النائب عالية نصيف الى شمول الجانب المائي في ابرام الاتفاقيات مع الدول المجاورة، وشدد النائب محمود رضا امين الى حل المشاكل الداخلية ولاسيما الهدر المائي، ودعا الى انشاء سدود جديدة[٦٠].

يتضح مما تقدم من خلال مناقشات مجلس النواب العراقي خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٨ مساعي المجلس الى اعادة تعريف ادارة المياه بوصفها مسألة وطنية شاملة وعدها ذات ابعاد سياسية واقتصادية، على الرغم من اسهام المجلس في وضع الاسس الأولية لتشريعات مائية اكثر صرامة وعدالة، فضلا عن ممارسه المجلس الدور الرقابي المهم والذي بدوره اسهم في لفت انتباه السلطة التنفيذية الى خطورة استمرار الازمة غير ان التحديات السياسية والاقتصادية والفنية والإقليمية حالت دون تحقيق الاهداف المعلنة، وابرز تلك التحديات هي ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة فضلا عن غياب الخطط المائية ذات الابعاد الاستراتيجية وعدم التزام المحافظات بحصصها المقررة، واخيرا محدودية التأثير العراقي في مواجهة السياسات المائية الإقليمية المتبعة من دول الجوار.

المبحث الرابع: مستحقات المزارعين

دعا سليم الجبوري رئيس مجلس النواب بالجلسة المنعقدة في ٢٨ تموز ٢٠١٥ الحكومة الى إيجاد بيئة استثمارية ملائمة لجذب رؤوس الأموال خصوصا في القطاع الزراعي[٦١]، وصوت

مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٧ اب ٢٠١٥ بالموافقة على قرار تضمن الزام الحكومة الاتحادية بأطلاق صرف مستحقات الفلاحين المسوقين لمحاصيلهم الزراعية للموسمين ٢٠١٤ – ٢٠١٥، وبالسرعة الممكنة وفي عموم العراق حتى يتمكن الفلاحين من الاستمرار بزراعة أراضيهم الزراعية ودعما للمنتوج المحلي[٦٢]، واشارت النائب نجيبة نجيب خلال الجلسة المنعقدة في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٥ الى مستحقات الفلاحين، واشارت الى قرار مجلس النواب في ٢٥ اب ٢٠١٥ ومصادقة رئاسة الجمهورية خلال الجلسة المنعقدة في ١ ايلول ٢٠١٥ والذي نص "**الزام الحكومة الاتحادية بأطلاق صرف مستحقات الفلاحين المسوقين لمحاصيلهم الزراعية لموسمي ٢٠١٤- ٢٠١٥ وبأسرع وقت ممكن في عموم العراق حتى يتمكنوا من الاستمرار بزراعة اراضيهم الزراعية ودعم منتوجهم المحلي**"، ولكن القرار لم يطبق بالشكل الذي صوت عليه مجلس النواب، وذلك لتوجيه مجلس الوزراء بمراعاة الاسبقية في تسويق المحصول وان وزارة المالية قد خصصت ٦٣٠ مليار دينار لدفع المحاصيل، ولكن هذا التخصيص لم يشمل عام ٢٠١٤، بينما شمل فقط عام ٢٠١٥ وقد خصصت تلك المبالغ لذلك العام، وتم توزيعها بموجب الاسبقية، واشارت الى استضافة حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء وسلمان الجميلي وزير التجارة وهوشيار زيباري وزير المالية لمعالجة هذا الامر[٦٣]، واكد النائب فرات محمد التميمي بالجلسة المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥ ان وزارة المالية لم تقم بتسديد تلك المستحقات الى وزارة التجارة، واكد ذلك النائب نايف مكيف الشمري[٦٤]، وأوضح وزير المالية هوشيار زيباري خلال استضافته بجلسته المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥ في المجلس بأن الحكومة في قراراتها التي خصت المزارعين وان المبلغ المصروف لمستحقات المزارعين والفلاحين لوزارة التجارة ١،٠٥١،٠٠٠ ترليون دينار، وان وزارة التجارة هي المعنية بالصرف، وتم تمويلهم باستحقاقهم المالي بالنسبة للإقليم ومحافظة كركوك التي خصصت لهم، واشار النائب علي لفتة المرشدي الى امكانية الاعتماد على الكثير من الموارد كالرسوم والضرائب والتعرفة الكمركية لزيادة الايرادات[٦٥].

اكد النائب حامد موسى الخضري بالجلسة المنعقدة في ٢٠ شباط ٢٠١٦ اثناء استضافة حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء على الحكومة اتخاذ إجراءات اكثر فاعلية في تقليل النفقات، واعتماد بدائل النفط سريعا كالزراعة، وتشجيع المنتوج الوطني ومنع استيراد السلع التي تنتج في البلد، وجاء في مداخلة النائب خسرو عبدالله التطرق الى مستحقات مزارعي وفلاحي إقليم كردستان، واكد بعدم تسليم المستحقات المالية للفلاحين الذين سلموا محاصيلهم الى الحكومة الاتحادية منذ عام ٢٠١٤، واكد النائب ضياء نجم الاسدي على هدر الموارد المائية بسبب سوء

الإدارة ويجب على الحكومة تولي رعايتها والاهتمام بها بعدها موارد للشعب وليس موارد للحكومات، فضلا على ضرورة اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي باعتباره من القطاعات المهمة التي يجب انعاشها واستثمارها بالطريقة الصحيحة [٦٦].

قدمت لجنة الزراعة والمياه والاهوار تقريرا في الجلسة المنعقدة في ٢٨ تموز ٢٠١٦، بشأن تأخير دفع مستحقات الفلاحين للمواسم ٢٠١٤ – ٢٠١٥ – ٢٠١٦[٦٧]، وحملت تأخير تسديد دفع المستحقات كل من رئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية[٦٨]، فضلا عن اقتراحها الزام الحكومة تخصيص مبلغ ٢ مليار دولار من قرض البنك الدولي لدفع المستحقات المتأخرة، كما امهلت الحكومة تسديد مستحقات الفلاحين للمواسم خلال عشرة أيام، وحصل اقتراح اللجنة الى تأييد مجلس النواب، والعمل على استضافة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ورئيس البنك المركزي لغرض حسم المسألة، واكد النائب عز الدين الدولة ان مسألة مستحقات الفلاحين لا تتعلق بعدم وفرة السيولة المالية، وانما تتعلق بوجود تلكؤ حكومي، كما حذر من ان عدم تسديد مستحقات الفلاحين في هذا العام سيؤدي الى الانهيار الشامل للقطاع الزراعي، واكد النائب علي مانع البديري بان جميع المشاريع الإصلاحية التي قدمت من قبل رئيس الوزراء او رئيس الجمهورية او هيأة رئاسة مجلس النواب اكدت على النهوض بالقطاع الزراعي، لافتا بان هذا الامر لن يتحقق، وأشار النائب حسن خضير شويرد بان مدخلات العراق الاقتصادية بعد النفط هي الزراعة وان اكثر من نسبة ٦٠% من الشعب العراقي هم يعملون بهذا القطاع، وان الحكومة لا تدعم مدخلات المزارعين ولا تدعم مخرجات المزارعين، وبالتالي الامر الذي يؤدي الى نزوح اغلب المزارعين الى المدن[٦٩].

ناقش المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٤ أيلول ٢٠١٦ مسالة دفع مستحقات المزارعين والفلاحين للأعوام ٢٠١٤_٢٠١٥ وموضوع نسبة كميات الحبوب المستلمة من فلاحي إقليم كردستان، بناءً على طلب النائب نجيبة نجيب[٧٠]، التي اوضحت ان الحكومة منحت نسبة ٥٠ % من مستحقات الفلاحين داعية مجلس النواب الى التدخل لإلزام الحكومة بدفع المستحقات المتأخرة المتبقية، واقترح النائب محمد ريكان الحلبوسي تشكيل لجنة مشتركة من لجنتي الزراعة والمالية وتوزيع مستحقات الفلاحين حسب الاسبقية، مؤكدا للعمل لاستضافة المعنيين لغرض تسوية دفع المستحقات، ودعا رئيس المجلس كل من لجنتي الزراعة والمالية لعقد اجتماع مشترك والتوصل الى التوصيات لتسوية مستحقات الفلاحين لغرض التصويت عليه[٧١]، وصوت المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٦ أيلول ٢٠١٦ على القرار المقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار، والذي نص على إلزام الحكومة خلال عشرة أيام بتقديم تعديل لقانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦، بما

يضمن دفع نسبة ٥٠% من مستحقات المزارعين والفلاحين لعام ٢٠١٦ وقبل نهاية السنة المالية، فضلا عن استمرارها بإكمال دفع المستحقات المتبقية للفلاحين للأعوام ٢٠١٤_٢٠١٥[٧٢]، ودعت النائب شروق توفيق العبايجي بالجلسة المنعقدة في ٨ تشرين الثاني ٢٠١٦ على وضع رؤية واضحة وحقيقية لموازنه عام ٢٠١٧ تعالج المشاكل بالاعتماد على القطاع الزراعي وعدم اهماله، فضلا عن انتقادها لقرار وزارة المالية بشأن بيع الأراضي الزراعية الى المواطنين باعتبارها ضربة للقطاع الزراعي في العراق[٧٣].

استعرضت لجنة الزراعة والمياه والاهوار بجلسة مجلس النواب المنعقدة في ٩ شباط ٢٠١٧ نشاطها للفصل التشريعي الاول خلال السنة التشريعية الثالثة[٧٤]، وحذر النائب هوشيار عبدالله بالجلسة المنعقدة في ١١ اذار ٢٠١٧ من تلكؤ الحكومة في دعم الفلاحين، فضلا عن دفع مستحقاتهم الزراعية، مؤكدا بانه مؤشر خطير في القطاع الزراعي والامن الغذائي في العراق، وأكدت لجنة الزراعة والمياه والاهوار دعمها لمطالب الفلاحين بدفع مستحقاتهم المالية من قبل الحكومة، ودعت الى استضافة رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة وكالة لبحث وإيجاد السبل الكفيلة لدفع مستحقات جميع الفلاحين، فضلا عن توجيه رئيس المجلس للجنة بإعداد صيغة قرار نيابي من اجل التصويت عليه بشأن تسديد مستحقات الفلاحين في إقليم كردستان[٧٥]، وفي الجلسة المنعقدة في ١٣ اذار ٢٠١٧ حصل التصويت بالموافقة على القرار النيابي يلزم الحكومة صرف واكمال مبالغ المستحقات المالية للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ _ ٢٠١٦ لكافة المحافظات خلال مدة ثلاثين يوما[٧٦]، فضلا عن تصويت مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٣٠ اذار ٢٠١٧ بالموافقة على قرار نيابي اخر تضمن التأكيد على تسديد مستحقات الفلاحين في المحافظات كافة، بناءً على ما ورد بقانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧[٧٧].

يتضح مما تقدم لقد اظهرت مناقشات مجلس النواب لمسألة مستحقات الفلاحين على ممارسة مجلس النواب دوراً رقابياً ضاغطاً سياسياً على الحكومة من اجل تنفيذ صرف المستحقات، بينما ربطت الحكومة مسألة التأخير بمشكلات مالية وإجرائية ونتيجة لتأخير صرف المستحقات الفلاحين فقد انعكس ذلك سلباً على موسم الزراعة التالي وامكانية استمرار الفلاحين في زراعة اراضيهم الامر الذي إثر سلباً على الانتاج المحلي، أكدت جميع مداخلات اعضاء مجلس النواب العراقي على ان الزراعة عدت قطاعاً مهماً وحيوياً لاستقرار الاقتصاد الوطني من بعد قطاع النفط وعلى هذا الاساس فان الإخفاق في تسوية مستحقات الفلاحين قد يجهض جهود تنويع الاقتصاد وتحسين الامن الغذائي، مما يلاحظ ايضاً على الرغم مما قدمه مجلس النوب

العراقي بشأن مستحقات الفلاحين دوراً رقابياً وتأكيدات وتوصيات بضرورة تمويلية واصلاحية تنفيذية كأليات دفع سريعة وقواعد بيانات للمستحقين ومراقبه الصرف وغيرها.

المبحث الخامس: مكافحة التصحر

قررت رئاسة المجلس بجلسته المنعقدة في ١٨ نيسان ٢٠١٥، تأجيل التصويت على قرار منع التصرف بالأراضي المخصصة كمناطق خضراء في بغداد وانحاء العراق كافة بطلب من اللجنة القانونية، وذلك لاستكمال الصياغات اللازمة بالقرار[٧٨]، وتم التصويت بالجلسة المنعقدة في ٧ أيار ٢٠١٥ بالموافقة على القرار النيابي المقدم من اللجنة القانونية بناءً على طلب النائب محمود رضا امين وبتوقيع ١٢٥ نائبا، ونص على منع التصرف بالمشاتل الزراعية والمتنزهات لغير الاغراض المخصصة لها، واشعار مجلس الوزراء بمضمون القرار لاتخاذ ما يلزم[٧٩]، واستعرض المجلس بالجلسة المنعقدة في ١ تموز ٢٠١٥ القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على اتفاق شراكة من اجل التعاون الثقافي والعلمي والتقني ومن اجل التنمية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الفرنسية، بغية تعزيز أواصر الصداقة بين العراق والدول الاوربية[٨٠]، وناقش المجلس خلال الجلسة المنعقدة في ٣٠ اب ٢٠١٥ القراءة الثانية، واكد النائب رياض عبد الحمزة الغريب بحاجة العراق الى التعاون مع كافة الدول وفي مختلف المجالات من اجل احداث تنمية شاملة، كما أشار الى أهمية الاتفاقية ولاسيما لتطوير الاعمال لجذب الاستثمارات وتشجيع إدارة الموارد الطبيعية في مجال الحد من التلوث ومكافحة التصحر والتعاون في مجال التنمية الزراعية والمساهمة في إعادة تأهيل الأراضي الريفية في العراق، واكد النائب عزيز كاظم العكيلي على أهمية القانون وضرورة اقراره، وايدته كل من النائب فاطمة سلمان الزركاني، وأوضح النائب فرات محمد التميمي أهمية الاتفاق ومعظم مواد الاتفاق تتحدث عن التعاون في كافة المجالات، وشدد على المواد التي تضمنت مكافحة التصحر وتطوير الزراعة وإعادة تأهيل الأراضي الريفية في العراق[٨١]، وصوت المجلس على مشروع القانون بالموافقة بجلسته المنعقدة في ١ تشرين الأول ٢٠١٥[٨٢]، وابرز ما نصت عليه الاتفاقية[٨٣]:

١_ يؤكد الطرفان من جديد بتشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز تعاونهما في مجال الحد من التلوث، وحماية التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر، وفي مكافحة الاحتباس الحراري، طبقًا للتعهدات المتضمنة في بروتوكول كيوتو في هذا المجال، ويصمم الطرفان على تطوير مبادرات مشتركة خاصة من أجل تحسين فعالية الطاقة.

٢_ يتعهد الطرفان بالتعاون في مجال التنمية الزراعية والمساهمة، على هذا النحو، في إعادة تأهيل الاراضي الزراعية في العراق، خاصة من خلال توفير البنية التحتية والخدمات الاساسية، وانفتاح الارياف، ومكافحة الاستبعاد والهجرة من الريف.

الخاتمة

استناداً لما ورد حول الزراعة في العراق خلال مناقشات مجلس النواب ٢٠١٤-٢٠١٨ توصلت الدراسة الى بعض الاستنتاجات والتوصيات وهي على النحو التالي:

١- أكدت المداخلات النيابية على أهمية تعزيز دعم الفلاحين وتحسين مستحقاتهم المالية.

٢-أظهرت المناقشات وجود ضعف في إدارة الموارد المائية وتوزيعها بشكل عادل بين المحافظات.

٣-تم التأكيد على ضرورة تطوير السياسات الزراعية بما يتوافق مع احتياجات المواطنين والسوق المحلي.

٤-أبرز النواب أثر البطء في صرف المستحقات على الإنتاج الزراعي واستدامة القطاع.

٥-لوحظ تفاوت في أولويات الوزارات المعنية وتباين الرؤى بين الكتل حول الحلول العملية للمشكلات الزراعية.

التوصيات

١-متابعة البرلمان لضمان صرف المستحقات المالية للفلاحين وفق الجداول الزمنية المحددة.

٢-دعوة الحكومة لإعداد تقارير دورية عن توزيع الموارد المائية والإجراءات المتخذة لمعالجة الاختلالات.

٣-تطوير سياسات تشريعية تدعم الزراعة وتعزز دور مجلس النواب في متابعة تنفيذها.

٤-تعزيز التواصل بين اللجان المختصة والوزارات لتوحيد الرؤى حول مشاكل القطاع الزراعي.

٥-وضع آليات برلمانية لمراقبة الأداء الحكومي وضمان تنفيذ التوصيات النيابية بشكل فعلي.

الهوامش

(١) المجموعة الوثائقية للدورة الثالثة، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الخامسة والعشرون، ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤. وسيتم الإشارة اليها لاحقاً بالرمز (م و، د ث).

(٢) المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الاولى للدورة الانتخابية الثالثة، مؤسسة مدارك، بغداد، م. ت، ص١٧.

(٣) م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٥.

(٤) م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الثانية، ٨ كانون الثاني ٢٠١٥.

(٥) م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الثالثة، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٥.

[٦] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الرابعة، ١٢ كانون الثاني ٢٠١٥.

[٧] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الثامنة عشر، ٢ اذار ٢٠١٥؛ م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ الاستضافات، السنة التشريعية الأولى ١ تموز ٢٠١٤_ ٣٠ أيار ٢٠١٥.

[٨] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثامنة والثلاثون، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥.

[٩] م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة الثالثة، ٢ شباط ٢٠١٦.

[١٠] عادل حسن دفار، المصدر السابق، ص٥٨.

[١١] م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة الرابعة، ٤ شباط ٢٠١٦.

[١٢] المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الثانية، المصدر السابق، ص٥٦؛ عادل حسن دفار، خلاصة استضافات مجلس النواب في الدورات الانتخابية الخمس ٢٠٠٦-٢٠٢٤، دائرة البحوث والدراسات النيابية، بغداد، ٢٠٢٤، ص٥.

[١٣] م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة السابعة، ٨ شباط ٢٠١٦.

[١٤] م و، د ث، جلسات مجلس النواب، م/ القرارات والتوصيات، السنة التشريعية الثانية، ١ تموز ٢٠١٥_ ٣١ أيار ٢٠١٦.

[١٥] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة التاسعة ١٨ شباط ٢٠١٦.

[١٦] م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة التاسعة ١٨ شباط ٢٠١٦.

[١٧] م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة التاسعة عشر، ٢٤ ايلول ٢٠١٦.

[١٨] م و، د ث، جلسات مجلس النواب، م/ القرارات والتوصيات، السنة التشريعية الثالثة ١٢ تموز ٢٠١٦_ ٢٥ ايار ٢٠١٧.

[١٩] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة السادسة عشر، ٢٢ اب ٢٠١٧.

[٢٠] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الثالثة عشر، ١ اذار ٢٠١٨.

[٢١] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الخامسة عشر، ٢٧ اذار ٢٠١٨.

[٢٢] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الخامسة عشر، ٢٨ اذار ٢٠١٨

[٢٣] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الخامسة، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥.

[٢٤] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة السادسة، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٥.

[٢٥] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الأربعين، ٢٣ أيار ٢٠١٥؛ المرصد النيابي العراقي، التقرير الشهري للمرصد لشهر أيار لعام ٢٠١٥.

[٢٦] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة العاشرة ١٠ شباط ٢٠١٥؛ المرصد النيابي العراقي، التقرير الشهري للمرصد لشهر شباط ٢٠١٥.

[٢٧] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الأربعين، ٢٣ أيار ٢٠١٥.

[٢٨] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة عشر، ١٧ اب ٢٠١٥.

[٢٩] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة التاسعة والعشرون، ١٥ تشرين الاول ٢٠١٥.

[٣٠] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة السادسة والثلاثون، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٥.

[٣١] للمزيد ينظر: جريدة الوقائع، العدد ٤٣٩٣، ٤ كانون الثاني ٢٠١٦.

[٣٢] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الحادية والثلاثين، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

[٣٣] تناولت مواد القانون تنظيم إيصال وتشغيل شبكات الري والبزل للأراضي الزراعية فضلا عن تحديد فعاليات ومساهمات المزارعين والمستفيدين منها في تحمل تكاليف تشغيلها وتنظيم إجراءات صيانتها والمحافظة عليها لغرض رفع مستوى الإنتاج الزراعي والحفاظ على خصوبة الأرض، مظهر عبود حمودي وماجد جاسم عيادة، الأراضي الزراعية في العراق: تشريعاتها-مشاكلها والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٥، ص٩.

[٣٤] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الخامسة، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥.

[٣٥] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الرابعة عشر، ٢٤ شباط ٢٠١٥.

[٣٦] م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة السابعة والعشرين، ٦ نيسان ٢٠١٥؛ المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الثالثة عن عمل مجلس النواب العراقي، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري، ص ١٤.

[٣٧] للمزيد ينظر: جريدة الوقائع، العدد ٤٣٦٤، ١٨ أيار ٢٠١٥.

[٣٨] م و، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ الاسئلة النيابية، السنة التشريعية الثانية ١ تموز ٢٠١٥_ ٣١ ايار ٢٠١٦.

[٣٩] م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة العشرون، ١٠ أيلول ٢٠١٥.

[٤٠] م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة الثالثة والعشرون، ١٦ أيلول ٢٠١٥.

[٤١] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثالثة والثلاثون، ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥.

[٤٢] م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الثانية ١ تموز ٢٠١٥_٣١ أيار ٢٠١٦.

[٤٣] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥

[٤٤] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٥ نيسان، ٢٠١٧.

[٤٥] يعد من اهم الاهوار في محافظة المثنى ومخزنا مائيا يتزود بالمياه من نهر الفرات عن طريق نهر العطشان ويقع على بعد ٨٠ كم الى الجنوب الشرقي من قضاء السماوة وتبلغ مساحته ٢٠.٨٠٠ ألف دونم ويتراوح عمقه من ٢_٣ متر ضمن الحدود الادارية لقضاء الخضر، صفاء جاسم وحسين جفات، هور الصليبات دراسة طبيعية بيئية احيائية، مجلة كلية التربية جامعة واسط، د مج، العدد ١٢، ٢٠١٢، ص٢١٢_٢١٣.

[٤٦] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ١٤ ايار ٢٠١٧.

[٤٧] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السابعة والثلاثين، ٢٥ أيار ٢٠١٧.

[٤٨] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة السادسة، ٢٠ تموز ٢٠١٧.

[٤٩] م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الرابعة، ٤ تموز ٢٠١٧_ ٣٠ حزيران ٢٠١٨.

[٥٠] م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الرابعة ٤ تموز ٢٠١٧_٣٠ حزيران ٢٠١٨.

[٥١] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة السابعة، ٢٢ تموز ٢٠١٧.

[٥٢] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الثامنة عشر، ١٤ ايلول ٢٠١٧.

[٥٣] للمزيد ينظر: جريدة الوقائع، العدد ٤٤٧٥، ٢ كانون الثاني ٢٠١٨.

[٥٤] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة العشرون، ١٨ أيلول ٢٠١٧.

[٥٥] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة التاسعة والعشرين، ٣١ تشرين الأول ٢٠١٧.

[٥٦] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الحادية والثلاثين، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

[٥٧] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧؛ م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الرابعة ٤ تموز ٢٠١٧_٣٠ حزيران ٢٠١٨.

[٥٨] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الثانية عشر، ١٧ شباط ٢٠١٨.

[٥٩] م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ الاستضافات، السنة التشريعية الرابعة ٤ تموز ٢٠١٧_ ٣٠ حزيران ٢٠١٨؛ المرصد النيابي العراقي، تقرير الفصل التشريعي الثاني الخاص بالسنة الرابعة من الدورة الثالثة، المصدر السابق، ص٣١.

[٦٠] م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة التداولية، ١٨ شباط ٢٠١٨.

[٦١] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة السادسة، ٢٨ تموز ٢٠١٥.

[٦٢] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة عشر، ١٧ اب ٢٠١٥؛ المرصد النيابي العراقي، التقرير الشهري للمرصد لشهر اب ٢٠١٥.

[٦٣] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثالثة والثلاثون، ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥.

[٦٤] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥.

[٦٥] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثامنة والثلاثون، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥

[٦٦] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة العاشرة، ٢٠ شباط ٢٠١٦.

[٦٧] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة السادسة ٢٨ تموز ٢٠١٦.

[٦٨] المرصد النيابي العراقي، التقرير الفصلي التشريعي الاول للسنة الثالثة، المصدر السابق، ص ٣٢.

[٦٩] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السادسة، ٢٨ تموز ٢٠١٦.

[٧٠] المرصد النيابي العراقي، التقرير الفصلي التشريعي الاول للسنة الثالثة، المصدر السابق، ص٣٤؛ م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الثالثة ١٢ تموز ٢٠١٦_ ٢٥ ايار ٢٠١٧.

[٧١] م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة التاسعة عشر، ٢٤ أيلول ٢٠١٦.

[٧٢] م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة العشرين، ٢٦ أيلول ٢٠١٦.

[٧٣] م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة الثلاثين، ٨ تشرين الثاني ٢٠١٦.

[٧٤] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة العاشرة، ٩ شباط ٢٠١٧.

[٧٥] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السابعة عشر، ١١ اذار ٢٠١٧.

[٧٦] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة الثامنة عشر، ١٣ اذار ٢٠١٧.

[٧٧] م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة الحادية والعشرين،٣٠ اذار ٢٠١٧.

[٧٨] م و، د ث، السنة التشريعية الاولى، محضر الجلسة الثلاثين، ١٨ نيسان ٢٠١٥.

[٧٩] م و، د ث، السنة التشريعية الاولى، محضر الجلسة السابعة والثلاثين، ٧ أيار ٢٠١٥.

[٨٠] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الأولى، ١ تموز ٢٠١٥.

[٨١] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثامنة عشر، ٣٠ اب ٢٠١٥.

[٨٢] م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الخامسة والعشرون، ١ تشرين الأول ٢٠١٥.

[٨٣] للمزيد ينظر: جريدة الوقائع، العدد ٤٣٩٧، ١٥ شباط ٢٠١٦.

المصادر

اولاً:- وثائق مجلس النواب العراقي

أ-محاضر جلسات مجلس النواب

١.المجموعة الوثائقية للدورة الثالثة، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الخامسة والعشرون، ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤.

٢.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٥.

٣.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الثانية، ٨ كانون الثاني ٢٠١٥.

٤.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الثالثة، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٥.

٥.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الرابعة، ١٢ كانون الثاني ٢٠١٥.

٦.م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة التاسعة عشر، ٢٤ ايلول ٢٠١٦.

٧.م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة التاسعة عشر، ٢٤ أيلول ٢٠١٦.

٨.م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة العشرين، ٢٦ أيلول ٢٠١٦.

٩.م و، د ث، السنة التشريعي الثالثة، محضر الجلسة الثلاثين، ٨ تشرين الثاني ٢٠١٦.

١٠.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة العاشرة، ٩ شباط ٢٠١٧.

١١.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السابعة عشر، ١١ اذار ٢٠١٧.

١٢.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة الثامنة عشر، ١٣ اذار ٢٠١٧.

١٣.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة الحادية والعشرين،٣٠ اذار ٢٠١٧.

١٤.م و، د ث، السنة التشريعية الاولى، محضر الجلسة الثلاثين، ١٨ نيسان ٢٠١٥.

١٥.م و، د ث، السنة التشريعية الاولى، محضر الجلسة السابعة والثلاثين، ٧ أيار ٢٠١٥.

١٦.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثامنة عشر، ٣٠ اب ٢٠١٥.

١٧.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الخامسة والعشرون، ١ تشرين الأول ٢٠١٥.

١٨.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الثالثة عشر، ١ اذار ٢٠١٨.

١٩.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الخامسة عشر، ٢٧ اذار ٢٠١٨.
٢٠.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الخامسة عشر، ٢٨ اذار ٢٠١٨
٢١.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الخامسة، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥.
٢٢.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة السادسة، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٥.
٢٣.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الثامنة عشر، ٢ اذار ٢٠١٥.
٢٤.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثامنة والثلاثون، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥.
٢٥.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة عشر، ١٧ اب ٢٠١٥.
٢٦.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثالثة والثلاثون، ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥.
٢٧.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥.
٢٨.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثامنة والثلاثون، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٥
٢٩.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة العاشرة، ٢٠ شباط ٢٠١٦.
٣٠.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة السادسة ٢٨ تموز ٢٠١٦.
٣١.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة السادسة عشر، ٢٢ اب ٢٠١٧.
٣٢.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الأربعين، ٢٣ أيار ٢٠١٥.
٣٣.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الأربعين، ٢٣ أيار ٢٠١٥.
٣٤.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة التاسعة والعشرون، ١٥ تشرين الاول ٢٠١٥.
٣٥.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة السادسة والثلاثون، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٥.
٣٦.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الحادية والثلاثين، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.
٣٧.م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة العشرون، ١٠ أيلول ٢٠١٥.
٣٨.م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة الثالثة والعشرون، ١٦ أيلول ٢٠١٥.
٣٩.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الثالثة والثلاثون، ٣١ تشرين الاول ٢٠١٥.
٤٠.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة والثلاثون، ٢ تشرين الثاني ٢٠١٥
٤١.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السادسة والعشرين، ١٥ نيسان، ٢٠١٧.
٤٢.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الخامسة، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٥.
٤٣.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة الرابعة عشر، ٢٤ شباط ٢٠١٥.
٤٤.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة السابعة والعشرين، ٦ نيسان ٢٠١٥.
٤٥.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة التداولية، ١٨ شباط ٢٠١٨.
٤٦.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة السادسة، ٢٨ تموز ٢٠١٥.
٤٧.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الرابعة عشر، ١٧ اب ٢٠١٥.
٤٨.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السادسة، ٢٨ تموز ٢٠١٦.
٤٩.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ١٤ ايار ٢٠١٧.
٥٠.م و، د ث، السنة التشريعية الثالثة، محضر الجلسة السابعة والثلاثين، ٢٥ أيار ٢٠١٧.

٥١.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة السادسة، ٢٠ تموز ٢٠١٧.
٥٢.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة السابعة، ٢٢ تموز ٢٠١٧.
٥٣.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الثامنة عشر، ١٤ ايلول ٢٠١٧.
٥٤.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة العشرون، ١٨ أيلول ٢٠١٧.
٥٥.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة التاسعة والعشرين، ٣١ تشرين الأول ٢٠١٧.
٥٦.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الحادية والثلاثين، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.
٥٧.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الرابعة والثلاثين، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٧.
٥٨.م و، د ث، السنة التشريعية الرابعة، محضر الجلسة الثانية عشر، ١٧ شباط ٢٠١٨.
٥٩.م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة الثالثة، ٢ شباط ٢٠١٦.
٦٠.م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة الرابعة، ٤ شباط ٢٠١٦.
٦١.م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة السابعة، ٨ شباط ٢٠١٦.
٦٢.م و، د ث، السنة التشريعية الأولى، محضر الجلسة العاشرة ١٠ شباط ٢٠١٥.
٦٣.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة التاسعة ١٨ شباط ٢٠١٦.
٦٤.م و، د ث، السنة التشريعي الثانية، محضر الجلسة التاسعة ١٨ شباط ٢٠١٦.
٦٥.م و، د ث، السنة التشريعية الثانية، محضر الجلسة الأولى، ١ تموز ٢٠١٥.

ب-المجموعة الوثائقية ومنشورات الدائرة الإعلامية-لمجلس النواب العراقي

١.المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الاولى للدورة الانتخابية الثالثة، مؤسسة مدارك، بغداد، م. ت.
٢.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الثانية ١ تموز ٢٠١٥_٣١ أيار ٢٠١٦.
٣.المرصد النيابي العراقي، التقرير الشهري للمرصد لشهر اب ٢٠١٥.
٤.المرصد النيابي العراقي، التقرير الفصلي التشريعي الاول للسنة الثالثة.
٥.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ الاسئلة النيابية، السنة التشريعية الثانية ١ تموز ٢٠١٥_ ٣١ ايار ٢٠١٦.
٦.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الرابعة، ٤ تموز ٢٠١٧_ ٣٠ حزيران ٢٠١٨.
٧.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الرابعة ٤ تموز ٢٠١٧_٣٠ حزيران ٢٠١٨.
٨.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ الاستضافات، السنة التشريعية الرابعة ٤ تموز ٢٠١٧_ ٣٠ حزيران ٢٠١٨.
٩.المرصد النيابي العراقي، تقرير الفصل التشريعي الثاني الخاص بالسنة الرابعة من الدورة الثالثة.
١٠.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الرابعة ٤ تموز ٢٠١٧_٣٠ حزيران ٢٠١٨.

١١.المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الثالثة، مؤسسة مدارك، بغداد، م. ت.
١٢.م و، د ث، جلسات مجلس النواب، م/ القرارات والتوصيات، السنة التشريعية الثانية، ١ تموز ٢٠١٥_ ٣١ أيار ٢٠١٦.
١٣.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ الاستضافات، السنة التشريعية الأولى ١ تموز ٢٠١٤_ ٣٠ أيار ٢٠١٥.
١٤.م و، د ث، جلسات مجلس النواب، م/ القرارات والتوصيات، السنة التشريعية الثالثة ١٢ تموز ٢٠١٦_ ٢٥ أيار٢٠١٧.
١٥.المرصد النيابي العراقي، التقرير الفصلي التشريعي الاول للسنة الثالثة.
١٦.م و، د ث، الدور الرقابي لمجلس النواب، م/ طرح مواضيع عامة للمناقشة، السنة التشريعية الثالثة ١٢ تموز ٢٠١٦_ ٢٥ ايار ٢٠١٧.
١٧.المرصد النيابي العراقي، التقرير الشهري للمرصد لشهر أيار لعام ٢٠١٥.
١٨.المرصد النيابي العراقي، التقرير الشهري للمرصد لشهر شباط ٢٠١٥.
١٩.المرصد النيابي العراقي، تقرير السنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الثالثة عن عمل مجلس النواب العراقي، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري.

ثانياً:-الكتب

١.مظهر عبود حمودي وماجد جاسم عيادة، الأراضي الزراعية في العراق: تشريعاتها-مشاكلها والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٥.

ثالثاً:-الصحف

١. جريدة الوقائع، العدد ٤٣٦٤، ١٨ أيار ٢٠١٥.
٢.جريدة الوقائع، العدد ٤٣٩٣، ٤ كانون الثاني ٢٠١٦.
٣.جريدة الوقائع، العدد ٤٣٩٧، ١٥ شباط ٢٠١٦.
٤.جريدة الوقائع، العدد ٤٤٧٥، ٢ كانون الثاني ٢٠١٨.

رابعاً:-البحوث المنشورة

١.عادل حسن دفار، خلاصة استضافات مجلس النواب في الدورات الانتخابية الخمس ٢٠٠٦-٢٠٢٤، دائرة البحوث والدراسات النيابية، بغداد، ٢٠٢٤.
٢.صفاء جاسم وحسين جفات، هور الصليبات دراسة طبيعية بيئية احيائية، مجلة كلية التربية جامعة واسط، د مج، العدد ١٢، ٢٠١٢.

Sources

1. Iraqi Council of Representatives Documents

A. Session Minutes

1.Documentary Collection of the Third Term, First Legislative Year, Session 25, 30 October 2014.
2.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 34, 30 November 2015.
3.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 2, 8 January 2015.
4.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 3, 10 January 2015.

5.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 4, 12 January 2015.
6.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 19, 24 September 2016.
7.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 20, 26 September 2016.
8.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 30, 8 November 2016.
9.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 10, 9 February 2017.
10.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 17, 11 March 2017.
11.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 18, 13 March 2017.
12.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 21, 30 March 2017.
13.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 30, 18 April 2015.
14.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 37, 7 May 2015.
15.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 18, 30 August 2015.
16.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 25, 1 October 2015.
17.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 13, 1 March 2018.
18.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 15, 27 March 2018.
19.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 15, 28 March 2018.
20.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 5, 21 January 2015.
21.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 6, 22 January 2015.
22.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 18, 2 March 2015.
23.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 38, 17 November 2015.
24.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 14, 17 August 2015.
25.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 33, 31 October 2015.
26.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 34, 2 November 2015.
27.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 38, 17 November 2015.
28.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 10, 20 February 2016.
29.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 6, 28 July 2016.
30.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 16, 22 August 2017.
31.M.W., D.Th., First Legislative Year, Session 40, 23 May 2015.
32.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 29, 15 October 2015.
33.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 36, 12 November 2015.
34.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 31, 16 November 2017.
35.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 20, 10 September 2015.
36.M.W., D.Th., Second Legislative Year, Session 23, 16 September 2015.
37.M.W., D.Th., Third Legislative Year, Session 26, 15 April 2017.
38.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 6, 20 July 2017.
39.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 7, 22 July 2017.
40.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 18, 14 September 2017.
41.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 20, 18 September 2017.
42.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 29, 31 October 2017.
43.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 31, 16 November 2017.
44.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 34, 27 November 2017.
45.M.W., D.Th., Fourth Legislative Year, Session 12, 17 February 2018.

B. Publications and Reports – Media Department, Iraqi Council of Representatives

1.Iraqi Parliamentary Observatory, Annual Report of the First Legislative Year, Third Electoral Term, Madarek Foundation, Baghdad, n.d.
2.Iraqi Parliamentary Observatory, Annual Report of the Second Legislative Year, Third Electoral Term, Madarek Foundation, Baghdad, n.d.

3.M.W., D.Th., Parliamentary Oversight Role – General Discussions, Second Legislative Year, 1 July 2015–31 May 2016.
4.Iraqi Parliamentary Observatory, Monthly Report, August 2015.
5.Iraqi Parliamentary Observatory, Quarterly Legislative Report, First Quarter, Third Legislative Year.
6.M.W., D.Th., Parliamentary Oversight Role – Questions, Second Legislative Year, 1 July 2015–31 May 2016.
7.M.W., D.Th., Parliamentary Oversight Role – Hosting, First Legislative Year, 1 July 2014–30 May 2015.
8.M.W., D.Th., Parliamentary Sessions – Decisions and Recommendations, Third Legislative Year, 12 July 2016–25 May 2017.
9.Iraqi Parliamentary Observatory, Monthly Report, May 2015.
10.Iraqi Parliamentary Observatory, Monthly Report, February 2015.

2. Books

1.Mazhar Abboud Hammoud & Majid Jassim Ayadah, *Agricultural Lands in Iraq: Legislations, Problems, and Solutions*, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2015.

3. Newspapers

1.Al-Waqai' Newspaper, Issue 4364, 18 May 2015.
2.Al-Waqai' Newspaper, Issue 4393, 4 January 2016.
3.Al-Waqai' Newspaper, Issue 4397, 15 February 2016.
4.Al-Waqai' Newspaper, Issue 4475, 2 January 2018.

4. Published Research

1.Adel Hassan Dafar, *Summary of Iraqi Parliamentary Hosting in Five Electoral Terms 2006–2024*, Research and Studies Department, Baghdad, 2024.
2.Safaa Jassim & Hussein Jaffat, *Al-Salibat Marsh: A Biological and Environmental Study*, Journal of the College of Education, University of Wasit, Issue 12, 2012.